برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP

المنظمة العربية لحقوق الإنسان
AOHR

ورشة العمل الإقليمية حول

"تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"

(القاهرة ١٥ – ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠١٢)

كلمة الأستاذ/محمد فائق

الأخوات والأخوة الأعزاء،،،

يسعدني أن أكون معكم فى هذه الندوة التى تبحث فى التمكين القانوني للفقراء والتى تجئ فى وقت مناسب. للعديد من الأسباب، من بينها:

أولاً: لأننا على أبواب الإحتفال بمرور عام على ثورة ٢٥ يناير التى كانت شعارها "حرية – كرامة – عدالة إجتماعية" ويعنى ذلك أن القضاء على الفقر هو الأهداف الأساسية من الثورة والفقر فى الحقيقة قيد على الحرية وسالب لكرامة الإنسان وهو من صنع سياسة لا تحترم الحقوق الأساسية للإنسان .

ثانيا: لأننا أمام مشكلة وظاهرة عالمية تتمثل فى اتساع دائرة الفقر بشكل مخيف على مستوى العالم، وحتى فى بعض دول العالم الصناعية، وذلك نتيجة ثورة التكنولوجيا وعمليات الـautomation التى جعلت من المصنع أو المشروع الذى يحتاج إلى ألف عامل لإدارته وتشغيله لا يحتاج إلا إلى أعداد قليلة أوأصبح النمو الاقتصادي لا يعنى بالضروره زيادة فرص العمل، فقد أصبح المستفيدون من النمو الاقتصادي فئات محدودة هي حملة الأسهم +الإدارة العليا+ high teck من العمال، وبالتالي يترتب على ذلك سوء توزيع الثروة واتساع مستمر فى دائرة الفقر من خلال عمليات الخصخصة وسياسات الهيكلة التى فرضها البنك الدولي على العديد من دول العالم الثالث، فهناك على مستوي العالم الأن حوالي ٩٠٠ مليون نسمة يعانون من الجوع وسوء التغذية، يموت منهم يومياً أكثر من ٦٠,٠٠٠ نسمه من الجوع أو سوء التغذية منهم ٣٥,٠٠٠ طفل.

ومن أجل ذلك، أصنعت الأمم المتحدة هدفاً أساسياً أعلنته في قمة الألفية فى بداية القرن الحالي لتخفيض عدد الجوعي الي النصف بحلول عام ٢٠١٥, ولكن للأسف الشديد فقد اتضح أن هذا الهدف لن يتحقق، لأن دائرة الفقر والجوع ما زالت فى اتساع مستمر، ففي عام ٢٠٠٨، نلاحظ أن عدد الجوعي زاد بمقدار ٤٠ مليون نسمة، كما نلاحظ أن العديد من دول العالم تحقق نمواً اقتصادياً عالياً، ولكن دائرة الفقر تزداد بشكل ملحوظ ولا يحدث التساقط الذي كان قبل ثوره التكنولوجيا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأخيرة بما يقلص من دائرة الفقر، فنجد دولة مثل نيجيريا تحقق فى السنوات الأخيرة نسبة نمو عالية جداً وصلت الى أكثر من ٨ %، إلا أن نسبة الفقر تزداد بشكل مخيف حتى وصلت إلى ٧٠% من الشعب تحت خط الفقر، بالإضافة إلى أن الوضع الذي أشرنا إليه يرجع إلى حالة الفساد التى انتشرت فى البلاد بشكل مخيف، وشيء من ذلك حدث فى مصر أيضاً قبل الثورة فكان الحديث دائماً عن ما تحقق من نمو اقتصادي، وأن علينا أن ننتظر حتى يظهر أثر هذا النمو على الطبقات الفقيرة، ولكننا كنا نعلم أن هذا غير صحيح لأن دائرة الفقر كانت فى زيادة ملحوظة ومستمر خاصة مع تفشى الفساد بشكل مؤسسي.

الأخوات والأخوة الأعزاء،،،

من هنا بدأت الأمم المتحدة تهتم بالقضاء على الفقر ممثلة فى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، باعتبار أن الفقر هو من أكبر انتهاكات حقوق الإنسان، فبدأت جهود مشتركة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتلتزم خطط التنمية نفسها القضاء على الفقر، وظهر تعبير "الهجوم على الفقر attack on poverty " للتدليل على أهمية الوقت فى مناهضة الفقر لأن العائلة الفقيرة الواحدة تنتج أربع أو خمس عائلات فقيرة إذا انتظرنا عليها بعض الوقت، وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أول منظمة غير حكومية إقليمية تشارك البرنماج الإنمائي للأمم المتحدة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان فى عمل مشروع مدته ٣ سنوات لتأكيد هذه الفكرة بندوات وإنتاج الدليل العربي الأول لحقوق الإنسان والتنمية.

ثم جاءت بعد ذلك فكرة الـ "Good governance" أو الحوكمة الرشيدة التى تبنتها الأمم المتحدة ممثلة أيضاً فى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وكذلك قام المفوض السامي لحقوق الإنسان بالعمل على تحقيق ذلك من خلال تعزيز مجتمع أكثر عدالة وازدهار واستدامة ومقاومة للفساد، واستمر البحث عن وسائل لتقليص دائرة الفقر - وكثر الحديث عن حق الفقراء، وكان لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهداً هاماً في هذا الموضوع، حيث صاغ المجلس "مشروع المبادئ الإرشادية لحق الفقراء"

"The draft guiding principles on extreme poverty – the right of the poor"

باعتبار أن الفقر المدقع حالة من صنع الإنسان تتولد عن الحرمان المستمر والمزمن من الموارد والقدرات والاختيارات والقوة اللازمة للاستمتاع بمستوي من العيش اللائق الذي يضمن احترام كافة الحقوق.

وتؤكد الوثيقة على حق الفقراء فى التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية جنباً الى جنب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من حقهم المشاركة فى القرارت التى تخصهم.

كما أكدت الوثيقة على حق هؤلاء الذين يعيشون فى فقر مدقع فى أن تتحقق لهم العدالة أمام القانون دون أدني تمييز بسبب المظهر أو محل الإقامة أو أي شئ آخر، وحملت الدولة والمجتمع الدولي وخاصة الدول الغنية مسئولية القضاء على الفقر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه الوثيقة طرحت على الدول ووكاللات الأمم المتحدة المتخصصة وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات غير الحكومية، ثم دعت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمؤتمر فى يناير ٢٠٠٩، كان لي حظ المشاركة فى أعماله، وعقد المؤتمر فى جنيف بحضور ممثلي الحكومات والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من الخبراء لعمل مراجعة أخيرة على هذه الوثيقة ولا أعرف ماذا تم بالنسبه لهذه الوثيقة بعد ذلك.

وأخيراً، جاء هذا المفهوم الجديد الذي هو محور ندوتكم هذه، إلا وهو "مفهوم التمكين القانوني للفقراء"، وهو وإن كان مفهوماً حديثاً إلا أنه يعتمد على ركيزتين أساسيتين من ركائز الفكر التنموي وهما:

أولاً: الحكم الرشيد بعناصره من شفافية وحكم القانون والرقابة والمحاسبة والمشاركة ..إلخ.

ثانياً: مكافحة الفقر، وقد سبق أن قامت الأمم المتحدة بجهد كبير فى ذلك، وأصبح هناك رصيداً من الأدبيات فى هذا المجال.

وبالعودة لأهمية فكرة "التمكين القانوني للفقراء"، وأنها تهدف الى تمكينهم للخروج من دائرة الفقر بإدخالهم دائرة الاهتمام بدلاً من التهميش والإهمال الذي بدفعهم إلى اليأس.

لقد صدر تقرير شامل عن لجنة التمكين القانوني للفقراء، أعتقد أنه سيكون أمام نظركم فى خلال عملكم فى هذه الورشة، ويبرز التقرير حقيقة تعدد مصادر الإستبعاد القانوني وخصوصية ذلك فى كل بلد، ولكن "Mr. Gordon Brown" فى إستهلاله للتقرير لخص الخيوط العامة التى تجمع بين الجميع فى أربع خيوط، وهي:

أولاً: استحالة تحقيق التمكين القانوني عند حرمان الفقراء من الوصول الى نظام عدالة يتسم بكفاءة الأداء.

ثانياً: تفتقر الغالبية من فقراء العالم الى حقوق ملكية فعالة، ومن ثم تظل القوة الاقتصادية الحقيقية لممتلكاتهم غير مستقلة.

ثالثاً: يعانى الفقراء وخاصة النساء أو الأطفال من ظروف عمل غير آمنة, إذ يعملون لدي أرباب عمل يزاولون نشاطهم خارج نطاق الاقتصاد الرسمي.

رابعاً: يحرم الفقراء من أية فرص اقتصادية نتيجه عدم الإعتراف بممتلكاتهم وأعمالهم التجارية، ومن ثم لا يمكنهم الحصول على الخدمات الائتمانية أو فرص للاستثمار فى الأسواق، وأظن المقصود بذلك هو افتراض أنهم يمارسون نشاطهم أيضاً خارج نطاق الاقتصاد الرسمي.

الأخوات والإخوة الأعزاء،،،

إن الفقر من أكبر انتهاكات حقوق الأنسان ومن أكثرها جسامة، ولم يعد من الممكن القول بأن الفقر أمر طبيعي أو حتمي علينا أن نقبل به, فالتحرر من الفقر أمر واجب وضروري، ليس فقط لإنصاف المجتمع والحفاظ على حكم القانون.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإذا وقف القانون عائقاً أمام الفقراء والراغبين فى تحسين أوضاعهم، وشكل عقبة فى سبيلهم نحو الكرامة والأمن، فسوف يتم عندئذ نبذ فكرة القانون كمؤسسة شرعية، وكان هذا تماماً ما حدث فى تونس وولد شرارة الثورات العربية الاولى عندما حاول "بوعزيزي" أن يحل مشكلة بيبع بعض الأشياء على عربة، وأوقفته الشرطة وصنعته على وجهه، فلم يتحمل هذه الإهانة، فأشعل النار فى نفسه، فكانت الشرارة التي أسقطت النظام وأشعلت ثورات أخري.

الأخوات والإخوه الأعزاء،،

رغم الأهمية القصوى لفكرة التمكين القانوني للفقراء، إلا أنه لا يمكن القضاء على الفقر فى العالم عبر هذه الفكرة وحدها، ولكنه من الصعب أيضاً تصور تحقيق ذلك بدون هذه الفكرة، ضمن خلال إطلاق العنان للطاقات الخلاقه التي يتمتع بها الفقراء، وسوف نتمكن من إيجاد عالم أفضل وأكثر إنسانية وعدالة.

علينا أن نتوحد ونجمع كل الجهود من أجل تقليص الفقر والفضاء عليه، ومطلوب أيضاً اتخاذ السياسات التى تحقق ذلك، مثل سياسة العدالة الاجتماعية التي لم تعد مقصورة على أيديولوجية معينة، وإنما أصبحت مطلباً عالمياً حتى فى ظل النظم الرأسمالية، كما لم يعد من الممكن النظر لقوة العمل كمجرد سلعة، كما أن آليات السوق رغم أهميتها إلا أنه من الممكن الاعتماد عليها فى إيجاد توازن حقيقي فى المجتمع. فالبعد الإجتماعي والإنساني أصبح ضروره لسلامة المجتمع وأنه مسئولية الدولة.

وأخيراً اسمحوا لي أن أختم بكلمات عن الفقر قالها الزعيم الكبير "نيلسون مانديلا" عام ٢٠٠٥ قال "الفقر مثله مثل العبودية والفصل العنصري كلها أعمال صنعها الإنسان وبمكن التغلب عليها وإزالتها تماماً بعمل يصنعه أيضاً الإنسان والقضاء على الفقر ليس عملاً من أعمال الإحسان وإنما من أعمال العدل".

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com